

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/ذي الحجة/١٤٢٦هـ الموافق ٢٩/١١/٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجبلي و فزوق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بابلان و محمد صباح التفتيزي و عبود صلاح التميمي وميخائيل شمخون قس كوروكيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:-

التميز - المدعي - السيد حمزة عبد الرضا حبيب - وكيلاه المحاميان السيدان عبد الجبار العزاوي وضاري حسين

التميز عليهما - السيد رئيس مجلس الحكم - إضافة لوظيفته

السيد رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة اتحاد الصناعات العراقي -

إضافة لوظيفته

التمتعص الثالث - السيد رئيس مجلس الوزراء - إضافة لوظيفته

ادعي - المدعي - التميز - أمام محكمة القضاء الاداري بالسدور العراقية ٢٠٠٥/٢١ ان السيد رئيس مجلس الحكم قد اصدر قراراً بعدد (١٠٦) قس مؤقته ١١/١٥/٢٠٠٣ بقضي بحل مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي وتشكيل لجنة مؤقته لإدارة الاتحاد ، علماً ان مجلس الإدارة لاتحاد كان قد انقضى بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٢ وينتج بالمشروعية القانونية ، وقد تم التظلم من القرار المذكور و رد تظلمه بعد مرور اكثر من شهر على تقديمه ، لذا ظهر يطلب دعوة التمييز عليهما والحكم بإلغاء القرار الصادر من مجلس الحكم المشار اليه لفساً والغناء لتشكيل اللجنة المؤقتة ومنع معارضته الي معازمة حقه بإدارة شؤون الاتحاد باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي المنتخب وفقاً لقانون اتحاد الصناعات العراقي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢ واعتبار جميع الأوامر والقرارات الصادرة بحل مجلس إدارة الاتحاد لاغية وباطلة والحكم له بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية . ونتيجة المرافعة قررت محكمة القضاء الاداري

(بتابع)

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥ رد دعوى المدعي معللة قرارها ان الدعوى خارج اختصاصها الموضوعي استناداً لنص الفقرة د من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ نقض القرار المذكور اثر تمييزه بموجب قرار الهيئة العامة في مجلس شوري الدولة المرقم (٣) اداري /تمييز / ٢٠٠٥ / والمؤرخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ واتباعاً لقرار الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة المشار اليه اعلاه دعت المحكمة اطراف الدعوى للمرافعة واستمعت الى القوالهم ودفعوهم واصدرت قرارها المتضمن ان اللجنة المشكلة بأمر الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٦٢٦ في ٢٠٠٤/٧/٦ والتي مهمتها تنفيذ قرار مجلس الحكم ذي الرقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وكتابيا المرقم ٣٢٤٣ في ٢٠٠٤/١٠/١٠ الذي منح اللجنة المذكورة صلاحية النظر في قانونية انتخابات النقابات والاتحادات المهنية وتقرير ما هو شرعي منها او غير شرعي سواء كانت تلك الانتخابات قد جرت قبل صدور القرار المذكور او بعده عليه فلان موضوع هذه الدعوى يخرج عن اختصاص المحكمة ويدخل ضمن اختصاص اللجنة اعلاه لذا قرر رد دعوى المدعي وتحصيله الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة لوكيل الشخص الثالث قدرها خمسة الاف دينار وصادر القرار في ٢٠٠٥/٧/٦

ولعدم قناعة المدعي بالحكم المذكور طلب نقضه للاسباب التي اوردها وكيلاؤه بالاحتجاج التمييزية المورخة في ٢٠٠٥/٨/٢

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً. ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للاسباب التي استند اليها. اذ ان الامانة العامة لمجلس الوزراء اصدرت امرها المرقم ق/٦٢٦/٢٨/١/٦ والمؤرخ ٢٠٠٤/٧/٦ يتضمن

(يتبع)


تشكيل لجنة مهمتها تنفيذ قرار مجلس الحكم المرقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ كما  
اصدرت كتابها المرقم ق/٣٢٤٣/٢٨/١/٦/٦ والمؤرخ في ١٠/١٠/٢٠٠٤ بمنح  
اللجنة المذكورة حق النظر في قانونية انتخاب النقابات والاتحادات والجمعيات  
والمنظمات المهنية المشمولة باحكام قرار مجلس الحكم المشار اليه وتحديد  
الجان المكلفة بتهيئة الانتخابات . لذا يكون النظر بقرار حل مجلس إدارة اتحاد  
الصناعات العراقي من اختصاص هذه اللجنة و خارج اختصاص محكمة القضاء  
الاداري .وإذ ان المحكمة بحكمها المميز قضت ببرد الدعوى لهذا السبب فيكون  
الحكم صحيحاً قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز  
وسدر القرار بالاتفاق في ٢٩/ذي الحجة /١٤٢٦ هـ الموافق ٢٩/١/٢٠٠٦ .

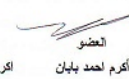
  
الرئيس  
مهدت محمود

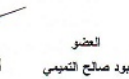
  
العضو  
احمد محمود الجليلي


  
العضو  
فلروق محمد السامي


  
العضو  
جعفر ناصر حسين

  
العضو  
اكرم طه محمد

  
العضو  
اكرم احمد باهان

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس